مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 123) 2024, pp. 413-429

تنسيقة المحاكم الثورية في الجمهورية الاسلامية الايرانية حتى عام 1981م

خنساء كاظم جهاد أ.م.د نوال كشيش محمد
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية
Khansakathem@gmail.com Nuwal zuboidy73@gmail.com

مستخلص البحث

استمرت المحاكم الثورية في لعب دور مهم في ترسيخ دعائم النظام الإيراني والحفاظ عليها من خلال اتباع سياسة الإقصاء السياسي والأيديولوجي ومحاكمة وقمع والقضاء على كل من يعارض النظام فكريًا وسياسيًا، وعقائديا، للحفاظ على الثورة ومكاسبها ، يبدو أن هذه المحاكم ستستمر في العمل ، حيث أثبتت هذه الأنظمة أنها أدوات مناسبة لإسكات الأصوات المعارضة بشكل فعال، إما عن طريق السجن أو التهديد ، أو الهروب خارج إيران خوفًا من الملاحقة القضائية ، ولا سيما في ظل السخط الشعبي والاحتجاجات في المدن في جميع أنحاء إيران.

الكلمات المفتاحية: محكمة، قضاء، اعدامات ، دستور.

المقدمة:

عقب انتصار الثورة الفرنسية استحدث الثوار محاكم خاصة أطلقوا عليها "المحاكم الثورية" ، وسنوا مجموعة من التشريعات التي تجرم وتعاقب كل من يقف في وجه الثورة أو يحول دون تحقيق أهدافها وتثبيت أركانها طبقت بلدان عديدة التجربة الفرنسية للدفاع عن ثوراتها وانقلاباتها تحت أسماء عديدة، كمحاكم الأمن أو المحاكم الثورية أو محاكم الطوارئ أو المحاكم الإسلامية أو محكمة الشعب أو المحاكم الاستثنائية أو المحاكم غير العادية، وسواها من التسميات التي تتوحد في هدفها، وذلك تمييزاً لها من المحاكم المتخصصة، التي يُناط بها النظر في بعض الجرائم أو محاكمة فئات معينة من المتهمين تشترك غالبية المحاكم الثورية في عدد من السمات فهي تفتقر إلى المعايير الأساسية للإجراءات القانونية التي تؤدي إلى عدالة المحاكمات، وعدم منح المتهم حق الدفاع عن نفسه أو توكيل محام للدفاع عنه، كما أن المحاكمات التي تجريها تلك المحاكم عبارة عن محاكمات ناجزة، أي سريعة، ولا يتوافر فيها سماع مفصل لوقائع الجرم والاتهام. وتهدف المحاكم الثورية من خلال السرعة في تنفيذ المحاكمات إلى تحقيق هدفين، أولهما إرضاء الشعور الثوري بالانتقام، وثانيهما التخلص من رموز الحكم السابق حتى لا يؤثروا في مسيرة الثورة. معظم هذا النوع من المحاكمات ينتهي بإعدام قادة النظام السابق ، وهو ما ينطبق على المحاكم الثورية الإيرانية التي نفّذت مئات من الإعدامات بحق مسؤولين سابقين في نظام الشاه معظمهم من كبار المسؤولين وضباط وجنود الجيش والاستخبارات. بين فقهاء القانون شبه إجماع على أن المحاكم المتخصصة تُعَدّ نوعًا من القضاء العام، وذلك بالنسبة إلى الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصاتها والقواعد القانونية الخاصة التي تبرّر تأسيسها ، فضلا عن توافر كل الشروط التي تنطبق في القضاء العام، ومنها أن يكون الدستور قد نص على أنها ضمن تشكيلات السلطة القضائية ، على سبيل المثال محكمة الطفل، وهي في الأساس فرع من المحاكم العامة، لكنها متخصصة في جرائم الأطفال، لكن على العكس من ذلك فإن المحاكم الجنائية الخاصة كالمحاكم الثورية الإيرانيَّة لا تقع في دائرة المحاكم العامَّة التي تمتلك صلاحية البَتُّ في كل الجرائم التي لم ينص عليها القانون صراحةً ولم يحدِّد أنها ضمن اختصاصات المحاكم الخاصة ، وتشترك المحاكم الخاصَّة مع المحاكم المتخصصة في النظر في بعض الجرائم أو في محاكمة فئة خاصة من المتهمين، ولكن تختلف عنها في أنها محاكم مؤقتة .

تفترض الدراسة أن هذه المحاكم تَحوَّلَت من أداة لمحاكمة المسؤولين في نظام الشاه الذين ارتكبوا جرائم قبل وفي أثناء ثورة (1979)، إضافة إلى محاكمة كل من يهدد الأمن القومي الإيراني إلى أداة لضمان بقاء النظام الإيراني والقضاء على معارضيه والرافضين لتوجهاته. وتبني الدراسة هذه الفرضية انطلاقا من إصرار النظام الإيراني على استمرار هذه المحاكم على الرغم من تأكيد "مجلس الثورة الإسلامية الذي أسسه الخميني قبل أيام من انتصار الثورة في 1979، أن المحاكم الثورية محاكم استثنائية ومؤقتة وليست محاكم دائمة لكنها بقيت مستمرة حتى عام 1997.

أولا: المحاكم الثورية النشأة والبنية والاختصاصات تختلف نشأة وبنية واختصاصات المحاكم الخاصَّة من دولة إلى أخرى، فمثلا الدستور الياباني منع منعًا قاطعًا في المادة (76) تشكيل هذا النوع من المحاكم، ودول أخرى كالصين وضعت هذا النوع من المحاكم جزءًا من صلاحيات الحكومة، لكن معظم دول العالم مثل فرنسا يشترط أن يُذكر هذا النوع من المحاكم في دستور البلاد، أما الدستور الإيراني فلم يتطرق إلى المحاكم الثورية واختصاصاتها، ويمكن استعراض نشأة وبنية واختصاصات المحاكم الثورية في إيران وموقعها من الدستور من خلال تناول العناصر التالية:

1- النشأة والبنية

تعتبر **"محاكم الثورة الإسلامية"** إحدى المحاكم التي أسسها النظام الإيراني في شباط 1979، أي بعد أيام من انتصار الثورة وبتوجيه مباشر من مؤسس النظام آية الله الخميني[1] بهدف محاكمة المسؤولين السابقين في عهد الشاه الذي أطاحت به الثورة الإيرانية، فضلا عن محاكمة من شارك في نهب ثروات البلاد وأسهم في تدمير اقتصادها او من ثبت تورطه في قتل المواطنين وفي شنّ هجمات مسلحة في أثناء الثورة، إضافة إلى محاكمة كل من يقيم علاقات مع أي جهات أجنبية ضدّ المصالح الوطنية[2].

وَكَلَ آية الله الخميني إلى رجل الدين آية الله صادق خلخالي[3] الذي عُرف بـ (القاضي الأحمر أو جزار الثورة) بسبب كثرة أحكام الإعدام التي أصدرها بحق المناهضين للنظام، مهمة تشكيل هذه المحاكم، وعينه رئيسًا لها. نص قانون تشكيل المحكمة الذي اعتمده المجلس الثوري" في مطلع نيسان 1979، على حلّ هذه المحكمة بعد الانتهاء من المهام المسندة إليها، لكنها أصبحت محاكم دائمة وجزءًا لا يتجزأ من السُّلطة القضائيَّة، بعد أن أصدر المجلس الأعلى للقضاء قانون حدود اختيارات وصلاحيات المحاكم الثورية والنيابات التابعة لها، من حيث التنظيم، فإن المحاكم الثورية تتمتع بصلاحيات ذاتية وليس بها هيئة قضاة كما هو الحال في المحاكم العامَّة، بل تضمّ أي محكمة قاضيا واحدا فقط يحكم في جميع القضايا التي ترفع إليه، وذلك رغم خطورة وحساسية التهم التي قد تصل فيها الأحكام إلى حدّ الإعدام، كما أن الأدلة التي تُستخدم ضد المتهمين في المحاكم الثورية لا يُكشف عنها ، أما أحكامها فهي نهائية ولا يجوز الاستئناف عليها[4] لكن يحق لرئيس المحكمة العليا أو المدعي العام نقض الأحكام الصادرة من قضاة المحاكم الثورية إذا كانت هذه الأحكام منافية للشرع والقانون أو إذا كان القاضي الذي أصدر الحكم غير مؤهَّل، أما أحكام الإعدام الصادرة من محكمة الثورة حول جرائم المخدرات فتكون أحكامًا نهائية وملزمة إذا وافق عليها رئيس المحكمة العليا أو المدعي العام للدولة، خلافًا للمحاكم العامَّة التي يمكن تشكيلها في كل المدن[5]، فإن المحاكم الثورية توجد فقط في مراكز المحافظات، إضافة إلى بعض المدن التي ترى السلطة القضائيَّة أنها مهمة لتشكيل هذا النوع من المحاكم، وقد يكون موقع ومسرح الجريمة في منطقة بعيدة عن عاصمة المحافظة التي تتبعها، وفي هذه الحالة يجب إرسال المتهم إلى أقرب محكمة للثورة[6].

2- الإشكالية الدستورية

نشأت المحاكم الثورية خارج إطار الدستور الإيراني ثم صارت لها صلاحيات تفوق صلاحيات كل المحاكم الأخرى، وتحولت من أداة لمحاكمة المسؤولين في نظام الشاه الذين اتهموا بارتكاب جرائم قبل وفي أثناء ثورة 1979 ، إلى أداة لمحاكمة كل من يهدّد الأمن القومي وكل من يعارض النظام الإيراني وتوجهاته، أطلق مجلس الثورة الإسلامية الذي أسسه الخميني قبل أيام من انتصار الثورة في 1979 على المحاكم الثورية اسم "المحاكم الاستثنائية" للنظر في الجرائم والممارسات المناهضة للثورة ، المادة (16) من قانون تشكيل المحاكم الاستثنائية والمادة الثالثة من قانون القواعد العامة للمحاكم الثورية والنيابات التابعة لها الذي صُدِّق عليه في 1989 تحدثتا صراحةً عن أن المحاكم الثورية محاكم مؤقتة لا دائمة[7]، لم يكن في كون المحاكم الثورية محاكم مؤقتة أي غموض حتى عام 1983، وفي هذا العام أُصدرت لائحة صلاحيات المحاكم الثورية والنيابات العامة التابعة، حيث لم يُشَرِّ إلى الطبيعة الدائمة أو المؤقتة للمحاكم الثورية، لكن اللائحة اعتبرت هذه المحاكم جزءا من المحاكم القضائية[8]. ظلت المحاكم الثورية محاكم استثنائية ومؤقتة حتى صدور قانون (1994) المعروف بقانون تشكيل المحاكم العامة والثورية[9]، وبموجب هذا القانون عدل الهيكل التنظيمي لهذه المحاكم لتكون جزءًا من منظومة السُّلطة القضائيَّة، كما حددت اختصاصات المحاكم العامة بالنظر في جميع الدعاوى إلا ما يدخل في دائرة اختصاصات المحاكم الثورية، وهذا التنظيم والتقنين الذي طرأ على عمل المحاكم الثورية، أظهر نية النظام الإيراني إبقاء هذه المحاكم لحراسة الثورة وحماية رجالها والحفاظ على مبادئها وقيمها، وما يؤكّد هذه الفرضية اعتقاد قادة النظام أن الثورة مستمرة وأن النظام لا يزال يتعرض لمخاطر كثيرة، وهذا يفسر أن المحاكم الثورية دائمة الصلاحية وأنها ستبقى ما بقي النظام[10].

3- الاختصاصات والصلاحيات

عقب الانتهاء من مرحلة محاكمة وملاحقة المسؤولين السابقين في نظام الشاه تَوَسَّع نطاق اختصاص وصلاحيات المحاكم الثورية لتشمل الجرائم التالية:

أ- الإساءة إلى مؤسس النظام الإيراني روح الله الخميني، والمرشد علي خامنئي.

ب التآمر ضد النظام الإيراني أو تنفيذ عمل مسلح واغتيال المسؤولين.

ج- التجسس ضد النظام.

د- جميع الجرائم المتعلقة بتهريب وتجارة المخدرات.

ه- جميع الجرائم المهددة للأمن الداخلي والخارجي والإفساد في الأرض[11].

و كل ما جاء في المادة (49) من الدستور تطالب هذه المادة بمصادرة كل الأموال الناتجة عن التربح غير المشروع، مثل الربا والغصب والرشوة والاختلاس والسرقة والقمار والاستفادة غير المشروعة من الأموال والممتلكات الموقوفة والمعاملات الحكومية وبيع أراضي الموتى، وتشغيل وإدارة مراكز الفساد، وسائر الطرق غير المشروعة. وتنص هذه المادة على ضرورة إعادة هذه الأموال إلى أصحابها الشرعيين، وإذا كان أصحابها مجهولي الهُويَّة تُعطى للخزينة العامة[12]. بالإضافة إلى القضايا المذكورة أعلاه، فإن المحاكم الثورية تفصل في مسائل أخرى مثل:

1- بعض الجرائم التي يُشترط أن مرتكبها من المفسدين في الأرض أو أن الجرم المرتكب يقع تحت دائرة الفساد، هذه الجرائم جاءت في المادة (526) من قانون العقوبات الإسلامية مثل تزوير العملات المحلية والأجنبية أو تزوير المستندات والوثائق المصرفية بهدف ضرب الأمن النقدي أو السياسي أو الاجتماعي للبلاد.

2- نوع آخر من الجرائم يُعتبر من اختصاص المحاكم العامة، لكن إذا ثبت أنها من جرائم مثل محاولة اغتيال مرشد النظام الإيراني ورؤساء القوى الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائيَّة إضافة إلى كبار مراجع التقليد الشيعة، فستقع في دائرة اختصاصات المحاكم الثورية.

3- الهيئة العامة للمحكمة العليا أضافت جرمًا آخَر إلى اختصاصات المحاكم الثورية هو دخول مجموعة من اللصوص المدججين بالسلاح إلى المنازل ليلا واستخدام العنف والتهديد لسرقة أموال المواطنين[13].

4- تنازع الصلاحيات وتداخل الاختصاصات عوامل متعددة تؤدي إلى تداخل اختصاصات وصلاحيات المحاكم، لعل أهمها تَعدُّد المحاكم وانتزاع صلاحيات بعضها ومنحها لمحاكم أخرى، أو انتشار المحاكم الخاصة التي غالبًا ما تُمنح صلاحيات واسعة. هذا الوضع ينطبق على المحاكم الثورية الإيرانية التي توسعت صلاحياتها من محاكم استثنائية لمحاكمة المسؤولين في نظام الشاه، إلى محاكم لمحاكمة المعارضين السياسيين وكل من يهدّد الأمن القومي الإيراني، مما أدى إلى تداخل صلاحياتها واختصاصاتها مع عدد من المحاكم الأخرى مثل محكمتي الطفل ورجال الدين[14].

ثانياً: نشاط المحاكم الثورية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية :

بعد سقوط نظام الشاه انهارت معه المؤسسات الامنية والقضائية، وعلى الرغم من الاعلان عن الحكومة المؤقتة ، الا ان رجال الدين وبتوجيه من آية الله الخميني قاموا بتأسيس محاكم ثورية برئاسة القاضي آية الله صادق خلخالي ، واستناداً لقانون صادق عليه مجلس قيادة الثورة، عدت محاكم الثورة الاسلامية جزء من السلطة القضائية وتتمتع بصلاحيات خاصة في البت في ملفات رجال العهد السابق[15].

وقد تولت هذه المحاكم محاكمة المسؤولين في نظام الشاه السابق، وقد تشكلت هذه اللجان في اماكن عديدة من ايران وكان يراس كل لجنة رجل دين، وترأس هذه اللجان لجنة رئيسة في طهران يرأسها صادق خلخالي ويشرف على هذه اللجان بما فيها الرئيسة المجلس الثوري الايراني[16].

وفي أثناء ثورة 1979 أصبحت المحاكم الثورية أداة لمحاكمة كل من يهدّد الأمن القومي وكل من يعارض النظام الإيراني وتوجهاته، وتعد **"محاكم الثورة الإسلامية"** إحدى المحاكم التي أسسها النظام الإيراني[17]، وبعد استلام الحكومة المؤقتة للسلطة في 12 من شباط 1979 باشرت اللجان الثورية محاكماتها لمسؤولي نظام الشاه، وقد شملت هذه المحاكمات ضباط سابقين في الجيش والشرطة وموظفين كبار ووزراء واعضاء في مجلس الشورى الاسلامي في عهد الشاه، و تمت اولى الاعدامات في 16 من شباط 1979[18]. لقد تمت المحاكمات الاولى احيانا بدون علم رئيس الوزراء مهدي بازركان، والذي امتعض كثيراً لعدم علمه بذلك ، الأمر الذي جعله يوجه انتقاداً شديداً الى اللجان الثورية ، اذ اكد في 28 شباط 1979 ان هذه اللجان تتهم وتعتقل الناس وتصدر التعليمات وتعارض حكومته ، واوضح ان هذه اللجان تريد ان تدمر الجيش وانها تسعى من اجل ابقاء السلطة بيد المجلس الثوري[19]، وان يبقى الشعب في حالة مستمرة، واكد ان نتائج هذه الاعدامات اساءت الى سمعة حكومته ، وسمعة آية الله الخميني نفسه وهدد بالاستقالة اذ ما استمرت هذا اللجان في عملها.[20]

وطالب بازركان بوقف المحاكمات ، كما طالب المجلس الثوري بارسال المتهمين من العسكريين الى محاكم عسكرية مختصة، واحالة المتهمين بجرائم مدنية الى وزارة العدل في حكومته، لان هذه المحاكمات من اختصاصها، وكان سبب استياء بازركان هو اعدام المحاكم الثورية الجنرالات الجيش الايراني بدون اعلامه، وقد اكد ذلك بنفسه قائلاً:" **التي بصفتي رئيس حكومة فان المسألة جرت من وراء ظهري**". [21]

لقد كانت المحاكم الثورية تتبع سلطة رجال الدين ، التي يمثلها الخميني، لذلك فأنها كانت تعمل بصورة منفصلة عن الحكومة المؤقتة ، ولم يكن لبازركان سلطة عليها ، وقد اصدرت احكام الاعدام بدون الرجوع اليه ، وهي تعد مجرد ارضاء آية الله الخميني فأنها لا تحتاج لموافقة بازركان ، وبما ان احكام الاعدام كانت مسألة مهمة[22]، فقد كان بازركان يطمح ان تكون بموافقته لانه رئيس حكومة، ويفترض ان يكون الحاكم الفعلي للبلاد، بيد ان بازركان سرعان ما تراجع عن موقفه، حين اكد انه من حيث المبدأ ليس ضد الاحكام وانه موافق عليها، لأنها كانت ذات اثر ايجابي على الشعب الايراني، وانها اسعدت الكثير من الايرانيين، الا انه اكد ان هذه الاعدامات لن تستمر وأنه اتخذ اجراءات تهدف الى دمج المحاكم الثورية بوزارة العدل تمهيداً لتوحيد المواقف بين الحكومة المؤقتة ورجال الدين، كما نفى ان تكون هناك إي خلافات بينه وبين المجلس الثوري، واكد ان حكومته تحت اشراف المجلس الثوري[23].أن موقف مهدي بازركان كان غير مستقر، فهو في البداية انتقد المحاكم الثورية ، ثم عاد فقبل بما قامت به من احكام وايدها ، وهو موقف متناقض بل واعترف بان حكومته تحت اشراف الخميني والمجلس الثوري، وهذا في حد ذاته جعله تابعا لرجال الدين الذين كانوا يسيطرون على المجلس الثوري، ولم يكن مهدي بازركان وحده الذي انتقد الاحكام التي اتخذتها المحاكم الثورية، فقد انتقدها آية الله محمد كاظم شريعتمداري ايضا، واوضح ان موقف الشريعة الإسلامية، يؤكد على محاكمة أي متهم بصورة علنية والسماح له بالدفاع عن نفسه[24].

أن انتقادات كاظم محمد كاظم شريعتمداري او مهدي بازركان لم تؤثر في عمل المحاكم الثورية ، كما ان مهدي بازركان لم ينفذ ما اعلن عنه من انه سيضم المحاكم الثورية الى وزارة العدل ، بل وعلى العكس من ذلك فقد تعزز موقف المحاكم حين قام الخميني بتعين احد رجال الدين المعروفين وهو محمد رضا مهدوي اول مدع عام لمحكمة الثورة في ايران[25]. على الرغم من ذلك استمرت المحاكمات في 5 اذار 1979 واصدرت محكمة طهران أحكاما بالإعدام ضد مسؤولي الشاه[26]، إذ عرفَ آية الله صادق خلخالي بـ**"القاضي الأحمر أو جزار الثورة"** ، بسبب كثرة أحكام الإعدام التي أصدرها بحق المناهضين للنظام، ومهمة تشكيل هذه المحاكم، وعينه رئيسًا لها، وقد نص قانون تشكيل المحكمة الذي اعتمده المجلس الثوري" في مطلع نيسان 1979، على حل هذه المحكمة بعد الانتهاء من المهام المسندة إليها، لكنها أصبحت محاكم دائمة وجزءًا لا يتجزأ من السُّلطة القضائيَّة ، وكانت هذه المحاكم تخضع مباشرة للمجلـــس الثوري وكان هدف هذه المحاكم تطبيق القوانين التي كان يصدرها رجال الدين مثل آية الله الخميني والمجلس الثوري الاسلامي[27] ، اما اهم الاعمال التي قامت بعد الثورة فهي محاكماتها لرجال النظام السابق[28] . وفي الوقت الذي جرت محاكمة رئيس الوزراء السابق امير عباس هويدا ليلة ١٤-١٥ آذار من عام 1979 وقد ظهر امام المحكمة بدون محامي ، وذلك بناءاً على طلـــب منه، وقد وجه اليه المدعي العام تهمة فساد ثم الخيانة الى وتهريب الدواء، وكانت كل تهمة من تلك التهم تؤدي الى الاعدام، الا ان هويدا نفى التهم الموجه اليه، وذكر انه ليس قاتلا ولا سارقا، وانه لم يكن مثل وزراء وزرات سابقين هربوا خارج ايران، وانه رفـــض الهروب، واكد انه غير مسؤول عن انشطة السافاك ، وانه لم يوافق على تأسيس حزب "رستاخيز" الذي كان سكرتيره خلال عامي ١٩٧٥–1976، وفي نهاية دفاعه قال انه اذا ما كان مذنبـــا فـــان حيـــاة شخص واحد لاشيء امام الوطن[29]، لقد كان هويدا معروفا في الاوساط الدولية، لذلك فان اعدامه اثار الرأي العام العالمي، وقد احرج ذلك بازركان، لاسيما بعد ان قدم وزير العدل اسد الله مبشري الذي كان صديقا لهويدا استقالته احتجاجا على محاكمة هويدا وحكم الاعدام الذي صدر بحقه ونفذ في 6 نيسان 1979.[30]

وبحسب وجهة نظر خلخالي لم يكن هويدا يستحق دفنه في مقبرة " بهشت زهرا "، أكثر المقابر شهرةً في البلاد، نظراً لمواقفه السياسيّة، وبحسب مذكرات خلخالي إنّ الأشخاص الذين يتمّ إعدامهم يُدفنون في مكان يدعى " بهشت كهريزك "، واضاف خلخالي أنّه بعد مدّة انتشرت أخبار تفيد بإخراج الجثة من منطقة كهريزك، وأشار إلى أنّه قرّر دفنها في أحد الأودية المجاورة، لكنّه استدرك بالقول :" **إنّ الجثة بقيت لثلاثة أشهر تحت إشراف الأطبّاء الشرعيين**" [31]، ثمّ أرسلت من خلال الخطوط الجوية الفرنسية إلى فرنسا ومن هناك إلى فلسطين، ليدفن في مدينة الخليل في جوار والده [32].

ونتيجة لذلك ، احتج مهدي بازركان لدى آية الله الخميني على المحاكم الثورية بصورة عامة، واوضح للخميني بأن المحاكم الثورية تدير حكومة موازية لحكومته، وانها اذا ما استمرت فانه سيقدم استقالته ، وقد ذهب بنفسه الى مدينة قم حيث مقر الخميني ، ليعلمه بذلك، وبناءاً على ذلك ، علق الخميني اجراءات المحاكم واصدر امراً رسميا بذلك في 6 نيسان 1979 كما اصدر تعليمات تنظم عمل هذه المحاكم وحدد اجراءات المحاكم بالتهم الخاصة بالنشاطات المعادية للدولة [33].

فضلاً عن ذلك، اعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات العامة في حكومة مهدي بازركان، عبـــاس امير انتظام بأن محاكمات مسؤولي النظام السابق ستكون علنيه، وان الحكومة إيران جميع الاحكام الصادرة عن هذه المحاكم[34]. لقد كانت محاكمات مسؤولي نظام الشاه مسألة ضرورية، لانهم كانوا مـــسؤولين عن مآسي الشعب الايراني، وقد ادرك رجال الدين ذلك، فقاموا بهذا العمل بأنفسهم عن طريق مـــحاكم الثورة، غير ان مهدي بازركان عد ذلك تجاوزاً على حكومته والتي من المفترض ان تكون المحاكمات في اطارهـا أي ضمن صلاحيات وزارة العدل تحديداً، وان مسألة الاعدامات كانت تعكس الازدواجية في السلطة بين الحكومة المؤقتة وسلطة رجال الدين المتمثلة بالمحاكم الثورية[35]. من جانب آخر ظهرت في الاحواز منظمة في 15 ايار 1979 بحكم ذاتي ذات الأغلبية العربية، لكن " **المجلس الثوري** " أصدر قرارًا أمر بموجبه بحل جميع التنظيمات والأحزاب العربية[36]، وبعد وقوع اشتباكات بين أفراد الحرس الثوري[37] وجماعات عربية مسلحة في مناطق الأحواز أمر المجلس الثوري بتجريد هذه الجماعات المسلّحة من السلاح، لكن الجماعات المسلّحة رفضت تسليم أسلحتها[38]، مما أدى إلى حدوث اشتباكات دامية بينها وبين قوات الحرس الثوري في 19 أيار من نفس العام نفسه الذي عُرف بـ"**الأربعاء الأسود**"، راح ضحيتها مئات من أبناء الأحواز قدّرتها بعض المصادر بنحو 700 شخص[39] من خلال الإعدامات الجماعية في مدينة المحمرة ، بعد تكليف خلخالي والجنرال أحمد مدني قمع تلك الثورة الشعبية المطالبة بالتحرير، وبعد نحو ثلاثة أشهر من تلك الحادثة شهد ملعب مدينة الخفاجية إعدام قرابة (300) شخص من عناصر جيش تحرير الأحواز وبعض شيوخ القبائل العربية الذين كانوا يدعمون الثوار المطالبين بالحكم الذاتي[40].

بعد الثورة الإسلامية أصدر آية الله الخميني في 27 من حزيران ١٩٧٩ فتوى " **تحظر المخدرات**" ، وأكد أن زراعتها والتجارة بها واستهلاكها والترويج لها مخالف لقواعد الإسلام، وقد منح المواطنين ستة أشهر للتخلص من بقايا الخشخاش[41] ومادة الأفيون، و ضرورة الإقلاع عن التعاطي بالتشاور مع السلطة القضائية[42]، فأول من بدأت من شيراز في ٣ من تموز 1979 إذ أصدر صادق خلخالي حكمًا في مدينة شيراز بإعدام (14) شخصًا من مهربي المخدرات وعدد من المتهمين بارتكاب جرائم ضد المواطنين خلال عهد الشاه ، وفي أثناء الثورة كان عددهم (24) شخصًا، وحكم على (16) منهم بالإعدام[43]، لكنه خفّف أحكام اثنين منهم بالسجن المؤبد ، وان عدد من الذين أعدموا كان قد حكم عليهم بالسجن، والبعض الآخر كانوا على اعتاب خروجهم من السجن ، ومن بين المُعدمين امرأة اعتقلت في نفس يوم المحاكمات ولم يكن لها ملف في المحكمة، لكن خلخالي أصدر حكما باعتقالها،

وخلال ساعة واحدة حكم عليها بالإعدام[44]، إذ إن الجمهورية الإسلامية الوليدة عدَّت المخدرات تهديداً مباشراً للنظام الإسلامي وللمجتمع، فمن الناحية الصحية تعد المخدرات أهم وسائل انتقال العديد من الأمراض الخطرة في المجتمع مثل نقص المناعة المكتسبة وأمراض الكبد الفيروسية وغيرها من الأمراض، فضلاً عن تأثير المخدرات على الأمن القومي وسلامة البلاد، ومن الناحية الاجتماعية يكفي أن نذكر أن التقارير الدولية أشارت إلى أن ٦٠% من نزلاء السجون في إيران هم مسجونون بسبب جرائم مرتبطة بالمخدرات[45]. وتعد جريمة تهريب المخدرات ضمن مواد الحرب على الله وعقوبتها الإعدام، والمتاجرة بالمخدرات ضمن جرائم نشر الفساد في الأرض وتكون العقوبة الإعدام أيضاً[46]، إن من يتعاطى المخدرات للمرة الأولى يُرسل إلى مركز إعادة التأهيل وفي الإدانة الثانية والثالثة يسجن ويعرض للإهانة، وفي الإدانة الرابعة تكون العقوبة الإعدام، وجرائم المخدرات من تهريب ومتاجرة وإدمان كانت ضمن اختصاص المحاكم الثورية، وكانت المحاكمات في الأغلب علنية وتنفذ الإعدامات بصورة جماعية وأمام الناس ، أما المدمنين في المرة الثانية والثالثة فيجمعون في الساحات العامة والحدائق ويحلق شعرهم من الوسط ومن الجانبين، ويتعرضون للإذلال والإهانة القاسية[47]. أما إعدامات اقليم كردستان ففي 2 آب 1979 ، اجتاحت المناطق التي تقطنها الأقليات العرقية في مناطق كردستان والأحواز وسيستان وبلوشستان ، سلسلة من الثورات المضادة للمطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي، نذكر منها على سبيل المثال انتفاضة كردستان ، وفي الوقت الذي طالب قادة عدد من الأحزاب الكردية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة عبد الرحمن قاسملو والحزب اليساري الكردي (كومله)، بحكم ذاتي للأكراد في إيران، لكن قادة النظام الجديد رفضوا هذا الطلب بشدة، وان هذا الرفض دفع الأكراد إلى السيطرة على معسكرات الجيش الإيراني في مدينة مهاباد كما شهدت سنندج اشتباكات عنيفة مع الجيش سقط خلالها مئات بين قتيل وجريح[48].

استمرت المواجهات المسلحة بين الأكراد والقوات الحكومية حتى حوصرت قوات الحرس الثوري والقوات الحكومية في منطقة باوه، الأمر الذي اغضب آية الله الخميني فأصدر فتوى ضد الأكراد أمر فيها القوات الحكومية بالتحرُّك نحو باوه بكامل عتادها لإنهاء ما سماه **"مؤامرة الأكراد"**.[49]

بعد إنهاء التمرد في باوه تمكنت القوات الحكومية المدعومة من الحرس الثوري من بسط سيطرتها على مهاباد وبقية المناطق الكردية. عقب ذلك سافر رئيس المحاكم الثورية صادق خلخالي إلى باوه للتحقيق في الأحداث التي شهدتها هذه المنطقة، ثم بدأ في تنفيذ سلسلة من الاعتقالات في مختلف المناطق الكردية ضد المتهمين بالمشاركة في الأحداث أو المتعاطفين معهم، وخلال فترة وجيزة أصدر خلخالي أحكاما سريعة بإعدام عشرات ممن شاركوا في الأحداث[50] . وفي تشرين الثاني من عام 1979 بلغ عدد الجنرالات الذين أعدموا أكثر من 30 جنرالا ، وبشكل مُجمَل بلغ عدد الأشخاص الذين عوقبوا خلال العام الأول للثورة عبر الإعدام أو الاجبار على التقاعد، أو الهروب إلى خارج البلاد، أكثر من عشرة آلاف شخص، أما المجموع الكلي للإعدامات التي أمر رئيس المحاكم صادق خلخالي بتنفيذها في تشرين الثاني من نفس العام نفسه ، فقد بلغ نحو (550) حالة، ونفذت هذه الإعدامات دون أن يُمنح المتهمون الحقَّ في تعيين محامين للدفاع عنهم ، كذلك أصدرت محكمة الثورة أحكامًا غيابية تقضي بإعدام الشاه محمد رضا بهلوي وعدد من وزرائه وكبار قادة جهاز الأمن والاستخبارات (السافاك) الذين تمكنوا من الهرب إلى خارج البلاد[51]. فيما يخص مشكلة المخدرات فقد كانت سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسير نحو الإصلاح التدريجي لمشكلة المخدرات على الرغم من خطورة المخدرات وسعة تأثيرها السلبي في المجتمع ، لذا تم النظر إلى الإدمان على أنه حالة مرضية يجب على الدولة توفير العلاج للمدمنين ، إذ قد يحتوي العلاج على مواد مخدرة قليلة النسبة لغرض

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 123) 2024, pp. 413-429

الإقلاع التدريجي عن المخدرات، وفي 29 آذار ١٩٨٠ وبعد نهاية مرحلة الستة أشهر للمدمنين صدرت أول القوانين المشددة لمكافحة المخدرات والتي أشارت إلى الجرم والعقوبة بحسب الجدول في أدناه [52].

بنود قانون مكافحة المخدرات[53]

نوع الجرم	العقوبة
حيازة أقل من (٥٠) غرام مخدرات	سجن من ١-٣ سنة أو عقوبة مالية أو جسدية
حيازة من ٥٠ غرام إلى ١ كيلو مواد مخدرة	سجن من ٢-١٠سنة
حيازة أكثر من 1 كيلو غرام	إعدام
زراعة الأفيون لأول مرة	تدمير الزراعة سجن المزارع من ٣-١٥ سنة
تكرار الزراعة	تدمير الزراعة + إعدام المزارع

من جانب آخر منحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية لقب (الشهيد) لضحايا العمليات العسكرية ضد تجار المخدرات، فضلاً عن تشكيل لجان شعبية لمتابعة واعتقال المسيئين اجتماعياً، وفي الوقت نفسه تم تفعيل الرقم التلفوني (١٢٧) للاتصال والإبلاغ عن جرائم المخدرات[54].

ولأجل الحد من تأثير المخدرات السلبي تم تعيين صادق خلخالي رئيساً لمكتب مكافحة المخدرات في شباط ١٩٨٠ من قبل المرشد الأعلى آية الله الخميني، وطلب صادق خلخالي من آية الله الخميني مهلة ثلاثة أشهر فقط للقضاء على المخدرات في إيران[55]، واستخدم صادق خلخالي قسوة وشدة غير معهودة لاجتثاث المخدرات والكحول من إيران، لقد أدخلت إجراءاته العنيفة الرعب في قلب المجتمع، عبر الإعدامات الجماعية وعمليات البحث والتفتيش التي طالت الساحات والمقاهي ووكالات السفر ودور الاستراحة، وتعدت إلى دور سكن المواطنين، وأماكن عملهم ، كذلك حرص صادق خلخالي على مصادرة ممتلكات وأموال تجار المخدرات، وأرسل تلك الأموال والممتلكات إلى مؤسسة المدمنين[56].والحقيقة أن آية الله الخميني لم يقف إلى جانب صادق خلخالي، لأن إجراءاته كانت تنتهك الخصوصية، وفيها إهانة كرامة الإنسان وإن كان مسيئاً، وإن فكرة قيادة وتربية المجتمع لدى آية الله الخميني كانت تعتمد على الحسنى والقول الطيب وهي تختلف جذرياً عن نظرية وتطبيقات صادق خلخالي لإصلاح المجتمع والتي تعتمد القسوة والشدة في التعامل[57]، وعلى الرغم من قصر مدة توليه المنصب إلا أنه استطاع التأثير المباشر على تجارة وزراعة وتعاطي المخدرات في إيران وعلى الرغم من الجهود الحكومية الكبيرة لمكافحة المخدرات إلا أن النجاح التام في القضاء عليها كان بعيد المنال ما عدا مدة تولي صادق خلخالي مسؤولية مكتب مكافحة المخدرات، ومن أهم معوقات الجهود الحكومية هو احتلال أفغانستان من قبل القوات السوفيتية في عام ١٩٧٩ ، إذ أشارت التقارير إلى أن(٣٥%) من الرجال و(٢٥%) من النساء الأفغان كانوا يتعاطون المخدرات في بلد اللجوء إلى إيران ، كل ذلك أسهم في صعوبة السيطرة على تجارة المخدرات وأدى إلى استمرارها على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطة القضائية للقضاء عليها[58]. وفي نيسان عام ١٩٨٠ فان تعداد المعدومين لم يتجاوز ثلاثمئة شخص في الحقيقة ان محاكم الثورة الاسلامية في ايران لم تستطع أن تؤدي واجباتها بالشكل المطلوب وذلك بسبب المعوقات والعراقيل التي احدثتها الحكومة المؤقته[59].

لقد أثمرت إجراءات صادق خلخالي عن القضاء التام على زراعة الخشخاش في إيران المرة الأولى في تاريخ إيران الحديث، لكن في ١٢ أيار ١٩٨٠ قدم صادق خلخالي استقالته إلى رئيس الحكومة بعد ثلاثة أشهر من تعيينه، بسبب تعرضه للنقد والتجريح بسبب إعدامه مائة تاجر مخدرات بصورة علنية،

واتهم بأنه سمح بالتعذيب لمتعاطي المخدرات[60]، لكن بعض الجهات الثورية عارضت استقالة صادق خلخالي، لذا استمر في المنصب حتى كانون الأول من العام نفسه حيث قدم استقالته النهائية ، وتم قبولها بعدما أعدم خلال توليه المنصب (٥٨٢) تاجر مخدرات ، وكذلك أعدم المئات لجرائم مرتبطة بالمخدرات[61].

الخاتمة :

ظلت المحاكم الثورية تلعب دورًا رئيسيًا ومهما في تثبيت أركان النظام الإيراني والمحافظة عليه، عبر ممارسة سياسة الإقصاء السياسي والأيديولوجي ومحاكمة وقمع وإبادة كل من يخالف النظام، فكريا وسياسيًا وعَقَديًا. وفي سبيل المحافظة على الثورة ومكتسباتها أزهقت هذه المحاكم أرواح عشرات آلاف المعارضين والمنافسين السياسيين بتهم المحاربة والفساد في الأرض وتهديد الأمن القومي. وفي ظل التحديات والمخاطر التي بدأ النظام الإيراني يتعرض لها خلال الفترة الأخيرة، يبدو أن هذه المحاكم ستستمر في عملها وستبقى ما بقي النظام، وأن المسؤولين في النظام لن يستجيبوا للانتقادات والضغوط الدولية المطالبة بإلغائها، انطلاقا من كونها الأداة المناسبة التي أثبتت نجاعتها في إسكات أصوات المعارضين، إما بالسجن وإما بالتهديد وإما بالهرب إلى خارج إيران خوفا من الملاحقات القضائية، كما أن إلغاء هذه المحاكم أو تحجيم دورها في المستقبل القريب يظل أمرًا مستبعدا لا سيما في ظل السخط الشعبي وارتفاع وتيرة الاحتجاجات في مختلف المدن الإيرانية التي تعدت المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية إلى رفض النظام برمته والتنديد بقادته.

الهوامش:

[1]آية الله الخميني(1902-1989): ولد بمدينة أخمين في ايران برزت أول افكاره واراءه السياسية والدينية في كتاب (كشف الاسرار) عام 1942 والذي دعا فيه إلى اصلاح الأوضاع السياسية في ايران وبعد سنوات من ممارسة الدراسة والتدريس في الحوزات العلمية وممارسة العمل السياسي ضد نظام الشاه والتي بدأت في عام 1963 وتلك المدة اتسمت ببروز شخصيته باعتباره مرجعا دينيا وقائدا سياسيا ووطنيا طرح في عام 1969فكرة تشكيل الحكومة الاسلامية وولاية الفقيه ، نُفي من ايران بعد احداث انتفاضة المدرسة الفيضية عام 1963 ضد نظام الشاه إلى تركيا ثم اختار منفى اخر هو العراق حيث سكن في مدينة النجف عام 1964 في العراق وبقي فيها حتى عام 1978 إذ انتقل إلى باريس وبقي لمدة 14عشر شهرا ثم عاد إلى ايران في شباط عام 1979 اثر انتصار الثورة الاسلامية. للمزيد ينظر: حميد الانصاري ، حديث الانطلاق نظره في حياة العلمية والسياسية للإمام الخميني ، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني، ط2 ، طهران ،1979 ،ص72 -75 .

[2] دو ورژه موريس ، رژيمهاى سياسى ترجمه ناصر صدر الحفاظى ، جيبى چاپ ، شركت سهامى كتابهاى ، تهران، ١٣٥٢ش، ص41-43.

[3]صادق خلخالي (١٩٢٦-٢٠٠٣) هو محمد صادق خلخالي ولد في محافظة اردبيل، وسافر الى قم للدراسة وهو صغير السن دخل الحياة السياسية وشارك آية الله الخميني في معارضة حكم الشاه محمد رضا بهلوي، وسجن عدة مرات، وبعد انتصار الثورة الاسلامية أصبح اول رئيس للمحاكم الثورية لمحاكمة رموز النظام السابق، وكان شديد التعامل الجرمين لذا لقب بـ(جزار الثورة)، انتخب لمرات عضواً في مجلس الشورى الاسلامي وعضواً في مجلس الخبراء . ينظر: صادق خلخالي، ايام انزوا خاطرات ايت الله خلخالي اولين حاكم شرع دادگاههاى مع ثورة طهران، منشورات السيح ، تهران ،

1379ش، ص25؛ حسين كريم حمود ووفاء عبد المهدي الشمري، رجالات الثورة الإسلامية في ايران، النبراس للطباعة والنشر ، بغداد، 2020، ص59-60.

(4) عبد الله سعيد الدوه، المحاكم الخاصة والاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012، ص 91-90.

(5)محمد عاليخانى ، حقوق اساسى، چاپ اول ، نشر دستان، زنجان ، تهران، ١٣٧٣ش ، ص98.

(6)نوربخش رياحى ، سازمان ثبت اسناد و املاک و رابطه آن با استقلال قوه قضاييه، دانشنامه هاى حقوقى دوره سوم زمستان، شماره 16، تهران، 1399ش، ص87.

(7) دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية ، المادة (16).

(8)إبراهيم بخيت محمد عوض ، القضاء في الإسلام : تاريخه ونظامه ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة ، 1975 ، ص 398.

(9)سولماز خنجرى محمدسلمان طاهرى ، راهكارهاى تأمين استقلال مالى(بودجه) قوه قضاييه در نظام حقوقى ايران ، دستاوردهاى نوين در مطالعات علوم انسانى سال چهارم مهر، شماره 41، تهران، 1400ه، ص145.

(10) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص123-124.

(11) محمد فاروق النبهاني ، النظام القضائي في الإسلام ، التضامن الإسلامي ، الرياض، 1972 ص 219 .

(12)حسين مهرپو، ديدگاههاى جديد در مسائل حقوقى ، چاپ اول ، انتشارات اطلاعات تهران ، ١٣٧٢ش، ص54.

(13) سيد جلال الدين مدنى ، حقوق اساسى تطبيقى ، تهران چاپ اول، انتشارات كتابخانه گنج دانش ، تهران، ١٣٧٤ش، ص104.

(14)قاسم شعبانى ، حقوق اساسى و ساختار حكومت جمهورى اسلامى ايران ، چاپ اول، انتشارات اطلاعات ، تهران، ١٣٧٣ش، ص96.

(15) نشأت المحاكم الثورية خارج إطار الدستور الإيراني ثم صارت لها صلاحيات تفوق صلاحيات كل المحاكم الأخرى، وتحولت من أداة لمحاكمة المسؤولين في نظام الشاه الذين اتهموا بارتكاب جرائم . ينظر: الشيخ مسيح مهاجري ، الثورة الاسلامية مسيرة ظافرة ومستقبل زاهر ، ترجمة: سميرا رشدي ، مركز إعلام الذكرى الخامسة لانتصار الثورة الاسلامية في إيران ، طهران ، 2014، ص 92.

(16)محمد وصفي ابو مغلي، ايران دراسة عامة، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة ايران والخليج العربي، جامعة البصرة، 1985.، ص360؛ باقر عاقلي، داور وعدلية، انتشارات علمي، تهران، 1369ش، ص242.

(17) معتصم صديق عبد الله ، المحاكم الثورية في ايران" الشرعية القانونية والتوظيف السياسي"، مجلة الدراسات الايرانية ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، العدد(8)، 2018، ص47.

[18] كانت اولى الاعدامات شملت كل من قائد القوة الجوية السابق منوجهر خسرو داد ، والجنرال نعمة الله نصيري مدير السافاك السابق (١٩٦٥-١٩٧٨) ، الذي اعتقل في تشرين الثاني ١٩٧٨ ، والحاكم العسكري العام لمدينة اصفهان الجنرال رضا نجفي ، وفي 20 من شباط 1979 اعدم كل من الجنرال حسين همدانيان والعميد منوجهر مالك قائد قوات المشاة ، والقائد العسكري العام السابق لمدينة قزوين الجنرال نعمة الله معتمدي ، ومدير فرع الزوين ، وفي 26 من شباط من العام نفسه اعدمت هذه المحاكم محمد حسين ديراوي وهو ضابط سابق في جهاز السافاك . ينظر: جاسم محمد هايس، حكومة بازركان دراسة في التطورات السياسية الداخلية في ايران 1979، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، 2000، ص47.

[19] محمد زرنگ ، تحول نظام قضايى ايران ، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٨١، ص٢٥٨ .

[20] محمد وصفي ابو مغلي، ايران دراسة عامة...، ص361.

[21] مقتبس من: شابور حقيقات، ايران الثورة الناقصة والتنسيق الامريكي، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، د.ت، ص89.

[22] محمد باقر ذو القدر، سياة باسداران انقلاب اسلامي، مؤسسه تحقيق ومطالعات جنكى، تهران، ١٣٧٩ش، ص47.

[23] محمد زرنگ ، منبع قبلي، ص٢٥٩؛ محمد وصفي ابو مغلي، ايران دراسة عامة...، ص362.

[24] مهدي بازرگان، مشكلات اولين سال انقلاب، انتشارات شركت انقلاب كيهان، تهران، ١٣٧٤ش، ص21.

[25] علي كردى زندگى ، مبارازات شهيد محمد علي رجايى مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، 1385 ش، ص 132.

[26] اصدرت محكمة طهران أحكاما بالإعدام كل من الجنرال احمد ابادي المسؤول عن الاحكام العرفية في مدينة تبريز والجنرال عبدالله حاجي لوري ، الرئيس السابق للمحكمة العسكرية العليا ، والجنرال على اكبر يزدجردي الحاكم العسكري السابق لمدينة مشهد، والجنرال فاخر مدراس المدعي العام السابق للمحكمة العسكرية العليا، وفي 9 اذار من عام 1979 اعدم كل من الجنرال جعفر صدري مدير شرطة طهران السابق ، والمقـــدم جعفر قامي مدير الأمن السابق لمنطقة البازار. ينظر: جاسم محمد هايس، المصدر السابق، ص51.

[27] المجلس الثوري الإسلامي: أعلن آية الله الخميني في 12 كانون الثاني ١٩٧٩ عن تشكيل المجلس الثوري الإسلامي، مهمة المجلس هي إدارة البلاد بصورة مؤقتة، يتكون المجلس من (15) شخصية، كانت أسماؤها سرية ثم أعلنت في وقت لاحق، أهمها آية الله محمد حسين مطهري–علي أكبر هاشمي رفسنجاني-محمد جواد باهنر-محمد حسين بهشتي-محمود طالقاني_ علي الخامنئي. ينظر: حسين علي مكطوف طاهر الأسدي ، إيران والمنهج الديمقراطي " تداول السلطة بين المحافظين والاصلاحين في الجمهورية الإسلامية الايرانية " ، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٤، ص١٢٣.

[28] وجهة المحاكم الثورة الإسلامية ففي بداية شباط 1979 بتوجيه مباشر من مؤسس النظام آية الله الخميني تهدف محاكمة المسؤولين السابقين في عهد الشاه الذي أطاحت به الثورة الإيرانية ، فضلا

عن محاكمة كل من شارك في نهب ثروات البلاد وأسهم في تدمير اقتصادها وكل من ثبت تورطه في قتل المواطنين وفي شنّ هجمات مسلحة في أثناء الثورة، إضافة إلى محاكمة كل من يقيم علاقات مع أي جهات أجنبية ضدّ المصالح الوطنية . ينظر: جاسم محمد هايس ، المصدر السابق ، ص38.

[29]محمد زرنگ ، منبع قبلي، ص٢61.

[30] محمد وصفي ابو مغلي، ايران دراسة عامة...، ص362؛ نعيم جاسم محمد ، ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا 1965-1977م ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2016 ، ص480.

[31] اقتباس شده از: روزنامه اطلاعات، تهران ، شماره13 ،7 فروريدون 1358ش.

[32]محمد زرنگ ، منبع قبلي، ص٢63.

[33] جاسم محمد هايس، المصدر السابق، ص51.

[34]محمد وصفي ابو مغلي، ايران دراسة عامة...، ص363.

[35]المصدر نفسه ، ص364.

[36]محمد زرنگ ، منبع قبلي، ص٢64.

[37] الحرس الثوري : عقد مجلس الشورى الاسلامي جلسته في 14 كانون الاول 1982 برئاسة علي اكبر هاشمي رفسنجاني وبحضور اعضاء مجلس صيانة الدستور[37] حول تأسيس قوات الحرس الثوري الايراني ، وكان دور الحرس الثوري عقب الثورة بعد عام 1979 بارزاً في حماية مكتسبات الثورة الاسلامية وتفصّل المادة(150) من الدستور مهام الحرس الثوري الايراني هي الحفاظ على منجزات الثورة الاسلامية ، ينظوي تحت هذا الحرس قوات التعبئة المعروفة الباسيج ، والحرس الثوري مجهز بقوة بحرية، وبرية وجوية، واستخبارات خاصه به. ينظر: على كردى زندك، نامه و مبارزات شهيد بهشتى، انتشارات مركز انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٨٣ ش، ص ١٧٠ - ١٨٢.

[38]سيد محمدجواد قربى، شاخص هاى قوه قضاييه براى صيانت از حقوق شهروندى در حكومت اسلامى از منظر انديشه سياسى- حقوقى آيت الله سيدمحمود هاشمى شاهرودى، پژوهشنامه حقوق بشرى سال هفتم زمستان، شماره 3، تهران، 1400 ه، ص154.

[39]ذكرى يوم الأربعاء الأسود، أحداث مدينة المحمرة ، 30 أيار 2000، http://cutt.us/OyKPp ، تاريخ الاطلاع 28 نيسان 2023.

[40] قاسم المذحجي، محاكم الثورة الإيرانية ذراع "الخميني" لإبادة الشعوب غير الفارسية موقع تواصل، 14 شباط 2017، http://cutt.us/9aZx0 ، تاريخ الاطلاع: 25 نيسان 2023.

[41] الخشخاش: هو نبات زهري يتم استخراج مادة الأفيون منه عن طريق إحداث جروح في الزهرة، ويرجح أن استعماله طبياً يعود إلى ما يقارب السبعة آلاف سنة قبل الميلاد، ويستخرج من الأفيون مادتين رئيستين هما المورفين والهيروين، وأيضا لهما استعمالات طبية وغير ذلك. ينظر : مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦، ص٣٨.

[42]محمد زرنگ ، منبع قبلي، ص٢64.

[43]قانون تشكيل دادگاههاى عمومى و انقلاب قانون تشكيل المحاكم الثورية والمحاكم العامة مركز پژوهش هاى مجلس شوراى اسلامى ، http://cutt.us/BRJMJ ، تاريخ الاطلاع: 25 نيسان 2023.

(44)حسين باستاني، بازگشايي يک پرونده اعدامهاى خلخالى در شيراز تيرماه 1359 " الإعدامات" التي نفذها خلخالي في شيراز11 فبراير 2018 ، http://cutt.us/rNOR ، تاريخ الاطلاع: 26 نيسان 2023.

(45)علي مرتضوي، قهي قاجان بين المللى مواد مخدر وحقوق بين الملل تهران رياست جمهوري ستاد مبارزة بامواد مخدر، دبير خانه ستاد مبارزه با مواد مخدر، تهران، ١٣٨٢ش، ص٢٢-23.

(46) ففي النظام القضائي الإيراني بصورة رسمية في قانون الحدود والقصاص لعام ١٩٨٢ وتمت الإشارة بصورة تفصيلية أكثر ضمن قانون العقوبات الإسلامي ١٩٩١ وجاء في المادة (٢٨٦) من قانون العقوبات الإسلامي كل من ارتكب جرائم ضد السلامة الجسدية للأفراد، أو جرائم ضد الأمن الداخلي والخارجي، أو نشر الأكاذيب، أو تعطيل النظام الاقتصادي للبلاد، أو الحرق والتدمير العمد، أو نشر المواد السامة والميكروبية الخطيرة أو إنشاء مركز للفساد والدعارة أو الوكلاء يعتبرون فاسدين في الأرض ويحكم عليهم بالإعدام إذا تسببوا في اضطرابات شديدة في النظام العام للبلاد، أو تسبب في انعدام الأمن أو الحاق ضرر جسيم بالسلامة البدنية للأفراد أو الممتلكات العامة والخاصة أو تسببوا في انتشار الفساد أو الدعارة، وهنالك تمييز واضح بين المحاربة والفساد في الجانب الفقهي والقانوني إلا أن النتيجة لكلا الجريمتين واحد. ينظر : عبداللطيف عبدالرحمن الحسن ، العلاقة السياسية بين إيران والعرب (جذورها ومراحلها وأطوارها)، العبيكان للنشر، الرياض، 2018، ص271.

(47) Maziyar Ghiabi, Drugs Politics Managing Disorder in the Islamic Republic of Iran, Cambridge (UK), 2019, P.37.

(48)حسام رضوان، النظام الإيراني، تاريخ من سفك الدماء، مجزرة 1988 وفتوى الخميني قاتلة الآلاف، مارس كافة أنواع العنصرية، 4 آذار 2018 ، http://cutt.us/eRwIH ، تاريخ الاطلاع: 26 نيسان 2023.

(49) اعدام كردها توسط جمهورى اسلامى در سال 1358 إعدام الجمهورية الإسلامية للأكراد في 1979، 22 كانون الاول 2011 ، http://cutt.us/1l4ur، تاريخ الاطلاع 29 نيسان 2023.

(50)عبد الله سعيد الدوه ، المحاكم الخاصة والاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012، ص 91-90.

(51) قاسم المذحجي ، محاكم الثورة الإيرانية ذراع ...، http://cutt.us/9aZx0 ، تاريخ الاطلاع: 27 نيسان 2023.

(52)مرشد تركي كاظم نجم الجنابي، الأوضاع الاجتماعية في إيران 1979-1989(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء، 2021، ص80.

(53) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص80.

(54) آمل الكردفاني، المحاكم الثورية صحيفة الراكوبة، 7 أغسطس 2016، http://cutt.us/S1I7a (3 ، تاريخ الاطلاع: 28 نيسان 2023.

(55) Ayatollah Hajjshaykh Sodeyh, khalkali, neteafter messani, Ayyam - Eenzeva, Tehran, 2010, P.90.

(56) Ervand Abrahamian, A History of Modern Iran,University Press, Cambridge, New York,2008، P. 39.

(57) حميد حيدري ، الحرية في رؤية الفلسفة السياسية للإمام الخميني دراسة في الإسلام والفكر السياسي الديمقراطية- الغرب-إيران، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء ، ٢٠٠٠، ص١٢٣.

(58) Elaheh Rostami, Povey Afghan Women, identity and invasion, Zed, 2007, P.80.

(59) الشيخ مسيح مهاجري ، المصدر السابق، ص 92.

(60) مرشد تركي كاظم نجم الجنابي، المصدر السابق، ص80.

(61) مؤسسة فرهنگی هنری قدر ولایت سازمان مجاهدین خلق، تهران، ١٣٩١ش، ص35.

المصادر:

اولاً: الوثائق

1- الدستور الايراني 1979 .

ثانياً : الكتب العربية

1. إبراهيم بخيت محمد عوض ، القضاء في الإسلام : تاريخه ونظامه ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة ، 1975 .
2. حسين علي مكطوف طاهر الأسدي ، إيران والمنهج الديمقراطي " تداول السلطة بين المحافظين والاصلاحين في الجمهورية الإسلامية الايرانية " ، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٤.
3. حسين كريم حمود ووفاء عبد المهدي الشمري، رجالات الثورة الإسلامية في ايران، النبراس للطباعة والنشر ، بغداد، 2020.
4. حميد الانصاري ، حديث الانطلاق نظره في حياة العلمية والسياسية للإمام الخميني ، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني، ط2 ، طهران ،1979.
5. حميد حيدري ، الحرية في رؤية الفلسفة السياسية للإمام الخميني دراسة في الإسلام والفكر السياسي الديمقراطية- الغرب-إيران، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء ، ٢٠٠٠.
6. شابور حقيقات، ايران الثورة الناقصة والتنسيق الامريكي، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، د.ت.
7. الشيخ مسيح مهاجري ، الثورة الاسلامية مسيرة ظافرة ومستقبل زاهر ، ترجمة: سميرا رشدي ، مركز إعلام الذكرى الخامسة لانتصار الثورة الاسلامية في إيران ، طهران ، 2014.
8. عبد الله سعيد الدوه ، المحاكم الخاصة والاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012.
9. عبد الله سعيد الدوه، المحاكم الخاصة والاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012.
10. عبداللطيف عبدالرحمن الحسن، العلاقة السياسية بين إيران والعرب (جذورها ومراحلها وأطوارها)، العبيكان للنشر، الرياض، 2018.
11. محمد فاروق النبهاني ، النظام القضائي في الإسلام ، التضامن الإسلامي ، الرياض، 1972.

12.محمد وصفي ابو مغلي، ايران دراسة عامة، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة ايران والخليج العربي، جامعة البصرة، 1985.
13.مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦.
14.نعيم جاسم محمد ، ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا 1965-1977م ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2016 .
15.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

ثالثا: الكتب الفارسية

1. باقر عاقلي، داور وعدلية، انتشارات علمي، تهران، 1369ش.
2. حسين مهرپو، ديدگاههاى جديد در مسائل حقوقى ، چاپ اول ، انتشارات اطلاعات تهران ، ١٣٧٢ش.
3. دو ورژه موريس ، رژيمهاى سياسى ترجمه ناصر صدر الحفاظى ، جيبى چاپ ، شركت سهامى كتابهاى ، تهران، ١٣٥٢ش.
4. سيد جلال الدين مدنى ، حقوق اساسى تطبيقى ، تهران چاپ اول، انتشارات كتابخانه گنج دانش ، تهران، ١٣٧٤ش.
5. صادق خلخالي، ايام انزوا خاطرات ايت الله خلخالي اولين حاكم شرع دادگاههاى مع ثورة طهران، منشورات السيح ، تهران ، 1379ش.
6. على كردى زندك، نامه و مبارزات شهيد بهشتى، انتشارات مركز انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٨٣ ش.
7. علي كردى زندگى ، مبارازات شهيد محمد علي رجايى مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، 1385 ش.
8. علي مرتضوي، قهي قاجان بين المللى مواد مخدر وحقوق بين الملل تهران رياست جمهوري ستاد مبارزة باموادمخدر، دبير خانه ستاد مبارزه با مواد مخدر، تهران، ١٣٨٢ش.
9. قاسم شعبانى ، حقوق اساسى و ساختار حكومت جمهورى اسلامى ايران ، چاپ اول، انتشارات اطلاعات ، تهران، ١٣٧٣ش.
10.محمد باقر ذو القدر، سياة باسداران انقلاب اسلامي، مؤسسه تحقيق ومطالعات جنكى، تهران، ١٣٧٩ش.
11.محمد زرنگ ، تحول نظام قضايى ايران ، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٨١ش.
12.محمد عاليخانى ، حقوق اساسى، چاپ اول ، نشر دستان، زنجان ، تهران، ١٣٧٣ش .
13.مهدي بازرگان، مشكلات اولين سال انقلاب، انتشارات شركت انقلاب كيهان، تهران، ١٣٧٤ش.
14.مؤسسة فرهنگى هنرى قدر ولايت سازمان مجاهدين خلق، تهران، ١٣٩١ش.
15.نوربخش رياحى ، سازمان ثبت اسناد و املاک و رابطه آن با استقلال قوه قضاييه، دانشنامه هاى حقوقى دوره سوم زمستان، شماره 16، تهران، 1399ش.

رابعاً: الكتب الاجنبية

1. Ayatollah Hajjshaykh Sodeyh, khalkali, neteafter messani, Ayyam - Eenzeva, Tehran، 2010.
2. Elaheh Rostami, Povey Afghan Women, identity and invasion, Zed, 2007.
3. Ervand Abrahamian, A History of Modern Iran,University Press, Cambridge, New York,2008.
4. Maziyar Ghiabi, Drugs Politics Managing Disorder in the Islamic Republic of Iran, Cambridge (UK), 2019.

خامساً: الرسائل والاطاريح

1. جاسم محمد هايس، حكومة بازركان دراسة في التطورات السياسية الداخلية في ايران 1979، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، 2000.

2. مرشد تركي كاظم نجم الجنابي، الأوضاع الاجتماعية في إيران 1979-1989(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء، 2021.

سادساً: المجلات العربية

1. معتصم صديق عبد الله ، المحاكم الثورية في ايران" الشرعية القانونية والتوظيف السياسي"، مجلة الدراسات الايرانية ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، العدد(8)، 2018.

سابعاً: المجلات الفارسية

1. سولماز خنجری محمدسلمان طاهری ، راهکارهای تأمین استقلال مالی(بودجه) قوه قضاییه در نظام حقوقی ایران ، دستاوردهای نوین در مطالعات علوم انسانی سال چهارم مهر، شماره 41، تهران، 1400ه.
2. سید محمدجواد قربی، شاخص های قوه قضاییه برای صیانت از حقوق شهروندی در حکومت اسلامی از منظر اندیشه سیاسی- حقوقی آیت الله سیدمحمود هاشمی شاهرودی، پژوهشنامه حقوق بشری سال هفتم زمستان، شماره 3، تهران، 1400 ه.

تاسعاً: الصحف الفارسية

1. روزنامه اطلاعات، تهران ، شماره13 ،7 فروریدون 1358ش.

عاشراً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1. http://cutt.us/OyKPp
2. http://cutt.us/9aZx0
3. http://cutt.us/BRJMJ
4. "http://cutt.us/rNOR
5. http://cutt.us/eRwIH
6. http://cutt.us/1l4ur
7. http://cutt.us/9aZx0
8. http://cutt.us/S1I7a (3

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 123) 2024, pp. 413-429

Coordination of the Revolutionary Courts in the Islamic Republic of Iran until 1981 AD

Abstract

The Revolutionary Courts continued to play an important role in consolidating and preserving the foundations of the Iranian regime by pursuing a policy of political and ideological exclusion, trial, repression, and elimination of all those who oppose the regime intellectually, politically, and ideologically, in order to preserve the revolution and its gains. These courts have claimed the lives of tens of thousands of opponents and political opponents on charges of War, domestic corruption, and the threat to national security. Given the challenges and risks that the Iranian regime has recently begun to face, it seems that these courts will continue to function, and they will continue to do so as long as the regime exists, and that regime officials will not respond to criticism. And international calls to dismantle it... pressure, as these regimes have proven to be suitable tools to effectively silence dissenting voices. Either through imprisonment or threats, or fleeing out of Iran for fear of prosecution. Abolishing these courts or limiting their role in the near future remains unlikely, especially in light of popular discontent and protests in cities across Iran. Many times, this went beyond the need to improve the economy and living conditions to the rejection of the entire system and the condemnation of its leaders.